هياكل التعليم فى الدول غير المتطورة
دراسة لواقعها وتوصيات لمستقبلها

دكتور سعيد محمد المهيلمى
كلية التجارة - جامعة المنصورة

مقدمـــــــة :

رغم ما نفذ فى الاقتصاد المصرى من أحجام ضخمة من الاستثمارات وما ورد اليه بارقام غير مسبوقة من الموارد والتحويلات الخارجية ، فانـــه مايزال يعانى من اختلالات واضحة ، تتمثل أساسا فى ارتفاع معدلات التضخـــــم والبطالة ، وهى الحالة التى اتفق على تسميتها بالركود التضخمى ٠

والواضح أن الدولة تعانى من قصور حاد ، يظهر أولا فى اختلال العلاقة بيـــن مستويات الأجور ، ومستويات الأسعار ٠ الا أنه يظهر جليا ، وبصورة مزعجة ، فـى عدم تمكن الملايين من القادرين على العمل والراغبين فيه من العثور على فرص العمل اللازمة بل والملحة لهم ٠

ومع ذلك فما زالت هذه المشكلات التى تضغط كثيرا على مستوى معيشة الشعـــب المصرى ، لاتحظى من جانب المسئولين عنه بالاهتمام الواجب ، فعلى الرغم مـــن الاعتراف بوجود الخلل سالف الذكر ، فان هذا الاعتراف لم يترجم بعد الى اجراءات تنفيذية تكفل التصدى له والتغلب عليه ٠

ولقد تكررت النداءات على لسان هؤلاء المسئولين ، لزيادة الانتاج ورفع الانتاجية ، كهدف ينبغى الوصول الى تحقيقه للخروج من الأزمة الاقتصادية ، بيد أن مجلـــــــد الخطة الخمسية ٨٧/٨٦ ــ ٩٢/٩١ لايظهر أى وسائل تتخذها هذه الخطـــة لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار من جهة ، وامتصاص البطالة من جهة أخرى ٠

وتعتبر البطالة المتفشية فى المجتمع المصرى ـ سواء كانت صريحة أو مقنعة ـ هى أحد أبرز مظاهر اختلال سوق العمل فى الاقتصاد المصرى • وليس يخفى على أحد أن هذه البطالة قد ارتفعت بشكل واضح خلال الثمانينات ، وأصبحت تتخذ أبعاداومستويات من شأن استمرارها التأثير سلبا على كافة جهود التنمية وعرقلة مسيرتها •

خاصة ، وأنه توجد ثمة دلائل تشير الى ارتفاع نسبة المتعلمين ، وبالذات من خريجى الجامعات والمعاهد العليا فى حجم البطالة الكلية ، ويمكن الوقوف على هذه الدلائل بمقارنة أعداد الخريجين سنويا من مختلف التخصصات ، بعدد الوظائف التى تتيحها لهم وزارة القوى العاملة (يجرى الآن تعيين الدفعات التى تخرجت عام ١٩٨٣) • أى أن معظم خريجى الدفعات التالية متعطلون •

هذا فى الوقت الذى تنخفض فيه نسبة غير المتعلمين تعليما عاليا وفى نفس الوقت غير المؤهلين فى حجم البطالة الكلية •

ومن هنا تمثل البطالة المتزايدة بين المتعلمين تعليما جامعيا اهدارا كبيرا للموارد المستثمرة فى التعليم العالى ، واهدارا أكبر للموارد البشرية المصرية نفسها ، وهى أهم عامل يمكن أن تقوم عليه عمليات التنمية والتطوير • فضلا عن أنه يترتب عليها تزايد الاحساس بالاحباط واليأس لدى قطاعات كبرى من المتعلمين •

وبالرغم مما هو ثابت من وجود فائض فى العمالة على المستوى الكلى ، ووجود بطالة معلنة ومقنعة خاصة بين المتعلمين ، فان هذا لايمنع وجود عجز فى عرض العمل فى بعض القطاعات الاقتصادية •

وبالتالى يمكن تشخيص الوضع الحالى فى سوق العمل المصرية بأنه :

" حالة عدم تكيف مع التطورات والتغيرات التى حدثت فى الاقتصاد القومى "

وفى اعتقادنا أن الاختلال الهيكلى فى تلك السوق ، انما يرجع الى سببين رئيسيين :

•

١ ــ تزايد لجوء قطاع الأعمال فى الدولة الى تقنيات متطورة لاتتناسب مع نسب العوامل فيها ، ولكن مع نسبها فى الدول المصدرة لها (*) .

٢ ــ تأثر السياسات التعليمية بضغوط اجتماعية وسياسية ، أكثر من تأثرها بالحاجات الهيكلية والنوعية للاقتصاد القومى مما جعلها لا تصلح ولا تتواءم مع الأوضاع المستحدثة .

ويحاول هذا البحث دراسة اقتصاديات التعليم فى الدول غير المتطورة بصفة عامة ، ولكن مع التركيز على جوانبها التى تهم المجتمع المصرى بصفة خاصة . بحيث يمكن الاستفادة منها فى تصحيح هيكله التعليمى ، وجعله أكثر استجابة لحاجاته .

من المعروف أن الفجوة الضخمة التى تفرق بين الدول المتطورة والأخرى غير المتطورة لاتظهر فقط فى حجم رأس المال العينى المتاح لكل من الطرفين ، ولكن أيضا فى مجال نوعية رأس المال البشرى المتوفر فيهما . ولما كان رأس المال البشرى يستلزم تكوينه واعداده وقتا وجهدا كبيرين ، وكان أيضا لايمكن الاعتماد على استيراده ، فقد أرجع البعض الفرق الهائل بين متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا وأى فرد آخر فى الدول غير المتطورة الى الاختلاف الشاسع بين الجهتين من ناحية درجة كفاءة مواردهما البشرية (١) .

ويوجد اتفاق عام على تمتع التعليم بدور أساسى فى تكوين وتأهيل القوة العاملة فى الدولة . ومن ثم فهو يعد من الضرورات الأساسية لعمليات التنمية والتطوير .

وفضلا عن ذلك فانه من المتفق عليه أيضا أن رفع انتاجية القوى البشرية من خلال التعليم المناسب لحاجات المجتمع تجعلها بصفة عامة ، أكبر قدرة وأكثر قابلية للعثور على العمل (٢) وأنه باختلاف نوعية التعليم الذى يتلقاه الفرد ، تختلف

---

* تعرض الباحث لهذا الموضوع من قبل فى بحث آخر بعنوان " نحو تقنية وأساليب انتاج أكثر ملاءمة للدول غير المتطورة " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ــ جامعة المنصورة ، المجلد الثالث عشر ، العدد السادس ــ ٢ ، ١٩٨٩ ، ص ٣٩ ــ ٨٥ .

كفاءته فى تقديم الحلول الأكثر نجاحا لمواجهة مختلف المشكلات التى يتعـــــرض لها (٣) .

ومن المعروف أن التطويرات التقنية الحديثة ، بزيادة احلالها للآلات محـــــل الأيدى العاملة ــ خاصة فى مجال الأعمال البسيطة ــ تؤدى الى زيادة المهام الأكثـــر تعقيدا التى أصبح على القوى العاملة عموما الاضطلاع بها . وهى مهام يحتاج القيـــام بها لخصائص خاصة لايمكن اكتسابها الا من خلال التعليم المناسب .

لذلك فقد أصبح رفع مستوى العاملين فى الدول غير المتطورة ، من خلال توفـير نوعية التعليم المتمشية مع حاجات تنميتها وتطويرها ، لايقل أهمية بحال من الأحـوال عن أهمية زيادة الاستثمار العينى فيها . بل وتتوقف درجة كفاية استغلال رأس المـــال العينى هذا ، على مدى ارتفاع نوعية العمل البشرى المقترن به . فانخفاض هـــذه النوعية الأخيرة ، لايتوقف تأثيرها عند حد تخفيض انتاجية الاستثمارات العينية ، بـل يمتد الى ماهو أكثر من ذلك ، الى الحد من امكانية التوسع فى استغلال التطويـــرات التقنية الحديثة (٤) .

ويثير موضوع هياكل التعليم فى الواقع تساؤلين على جانب كبير من الأهميـــة ، يتعلق أولهما بكيفية قياس تكاليفه وعوائده . ويتعلق الثانى بكيفية تحديد نوعياتـــه ومستوياته الذين يمكن أن يساندوا بأفضل طريقة ممكنة عمليات التنمية والتطوير .

وترتيبا على ذلك ، فان هذا البحث سوف ينقسم الى مبحثين :
يتعلق الأول ، بتكلفة وعائد التعليم ، ويتعلق الثانى بنوعياته ومستوياتـــه .

المبحث الأول

تكلفة وعائد التعليم فى الدول غير المتطورة

على الرغم من أن اقتصاديات التعليم تعتبر موضوعا جديدا نسبيا ـ حيث لم تظهر كفرع منفصل من العلوم الاقتصادية الا منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الحالى (٥) ـ فقد أصبح من المعروف أن التكلفة الحدية لتعليم الطالب تتزايد بتصاعد مراحله المتتالية .

مما يجعل تكاليف التعليم الكلية تتزايد بالنسبة للدولة ، كلما امتدت سنواته وبمعدلات متزايدة (*) . وبمقارنة هذه المعدلات فى كل من الدول المتطورة والدول غير المتطورة ، فانه يتضح أنها أكبر بكثير فى الدول الثانية . عنها فى الدول الأولى .

ففى الدول المتطورة يبلغ متوسط تكلفة تعليم الطالب فى المرحلة الثانوية سبعة أمثال متوسط تكلفة تعليمه فى المراحل الأولية الابتدائية والاعدادية . بينما تقفز هذه النسبة الى اثنتى عشر مثلا فى الدول غير المتطورة (وهذا لايعكس تميز التعليم الثانوى فى الدول غير المتطورة ، بقدر مايعكس ارتفاع تكلفته) .

وفى حين يصل متوسطة تكلفة تعليم الطالب فى الجامعات والمعاهد العليا الى ثمانية وثمانين مثلا لمتوسط تكلفة التعليم الأولى فى الدول غير المتطورة ، نجد أن هذه النسبة لاتتجاوز ثمانية عشر مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مثلا (٦) . (وهذا أيضا لايعنى تميز التعليم العالى فى الدول غير المتطورة ، بقدر مايعنى ارتفاع تكلفته) .

وبنظرة متأنية لمجموع ماينفق على التعليم فى الدول غير المتطورة ، نجد أنه فى حين خص التعليم الأولى ٢٢٪ فى المتوسط من اجمالى المبالغ المخصصة لخدمة

---

* ولعل هذا هو الذى دفع وزارة التعليم فى مصر الى اختصار سنة من التعليم الابتدائى فى مصر ، وجعله خمسة سنوات بدلا من ست سنوات .

التعليم سنة ١٩٨٠ ، فانه قد خص التعليم العالى فيها ٤٠٪ فى المتوسط من هذه المخصصات فى نفس السنة (٧) .

هذا من ناحية التكلفة أما من ناحية العائد فلقد أصبح من المتفق عليه أيضا أن المكاسب الحدية للتعليم تتناقص بارتقاء مراحله المتتالية ، بفعل قانون تناقص الغلة . ولذلك فان مكاسب المجتمع الكلية منه ، وان كانت تتزايد ، فانما يكون ذلك بمعدلات متناقصة مع امتداد سنواته .

وفى هذا الصدد يقترح " ميخائيل تودارو " أنه على الدولة التى تريد أن ترشد نفقات خدمة التعليم فيها الى أقصى درجة ممكنة ، ألا تمد فى سنواته ومراحله الا الى الحد الذى تتساوى عنده مكاسبه الحدية مع تكلفته الحدية (٨) .

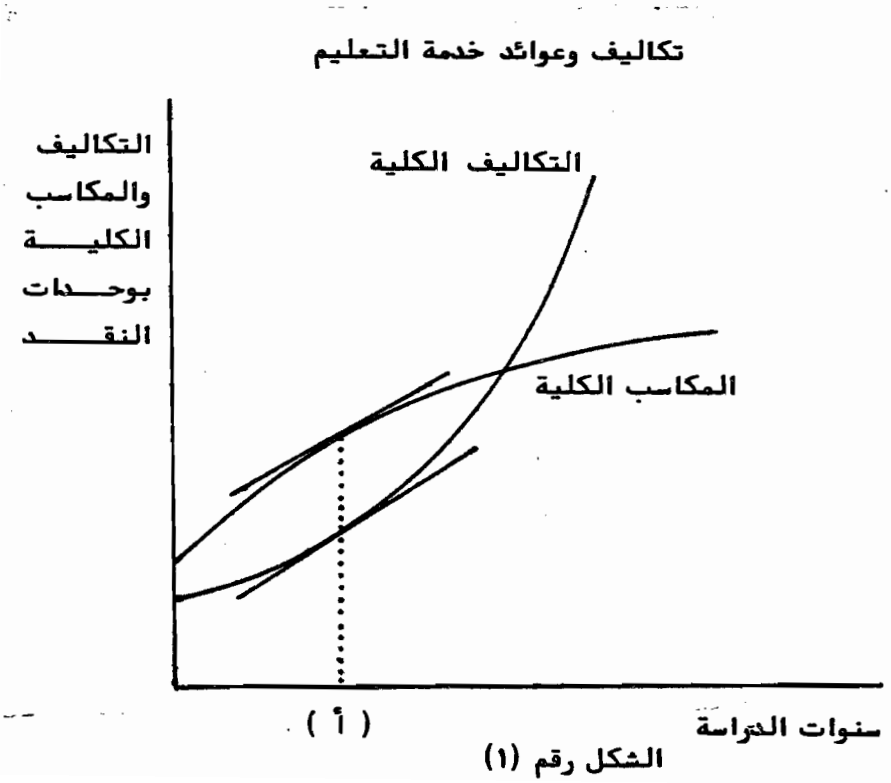

الشكل رقم (١)

وباستعراض الشكل السابق (رقم ١) ، فانه اذا كانت التكاليف الكلية للتعليم تتصاعد بمعدل متزايد (بسبب تزايد تكلفته الحدية) وكانت المكاسب الكلية المحققة من ورائه تتصاعد أيضا وفى نفس الوقت ، ولكن بمعدل متناقص (بسبب تناقص مكاسبه الحدية) مع امتداد سنواته وارتقاء مراحله ، فانه عند النقطة (أ) حيث يتساوى انحدار المماسين للمنحنيين تتكافأ تكلفة التعليم الحدية مع مكاسبه الحدية • وعلى ذلك ينبغى أن تتحدد مدة أو طول سنوات التعليم فى الدولة بالرقم الذى تشير اليه النقطة (أ) •

الا أنه رغم منطقية هذا الرأى السابق ، فالملاحظ أن تنفيذه قد يتعرض لصعوبات جمة ، لأن عملية القياس اللازمة ، كثيرا ماتواجه مشكلات التقدير • واحدى أهم هذه المشكلات تتعلق باختلاف مكاسب التعليم الشخصية عن مكاسب المجتمع ككل منه • فمن الثابت أن مكاسب الشخص الذى يتلقى التعليم تتزايد بصورة واضحة كلما ارتفعت مراحل تعليمه • فى حين أن مكاسب المجتمع الذى ينتمى اليه هذا الشخص ترتفع أولا بشدة مع تلقيه التعليم الأولى (الابتدائى والاعدادى) ثم لاتكون بنفس الوضوح السابق بالنسبة للتعليم الثانوى والعالى • فالتمكن من القدرة على القراءة والكتابة وعلى امكانية التعامل بسهولة مع الأرقام والالمام بمبادىء العلوم ، ترفع انتاجية الشخص العادى سواء عمل فى المصانع أو فى الحقول • وبأكثر مما ترفعها المعارف الدراسية الأخرى ، التى يتلقاها من خلال تعليمه الثانوى والجامعى (٩) •

ولقد كانت المعدلات المرتفعة للقادرين على القراءة والكتابة ومبادىء الحساب التى تم الوصول اليها مبكرا خلال عمليات التنمية ، هى أحد أهم الأسباب وراء معدلات النمو الكبيرة التى حققتها اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان •

المكاسب الشخصية ومكاسب المجتمع ككل من خدمة التعليم

خلال مراحل الدراسة المتتابعة

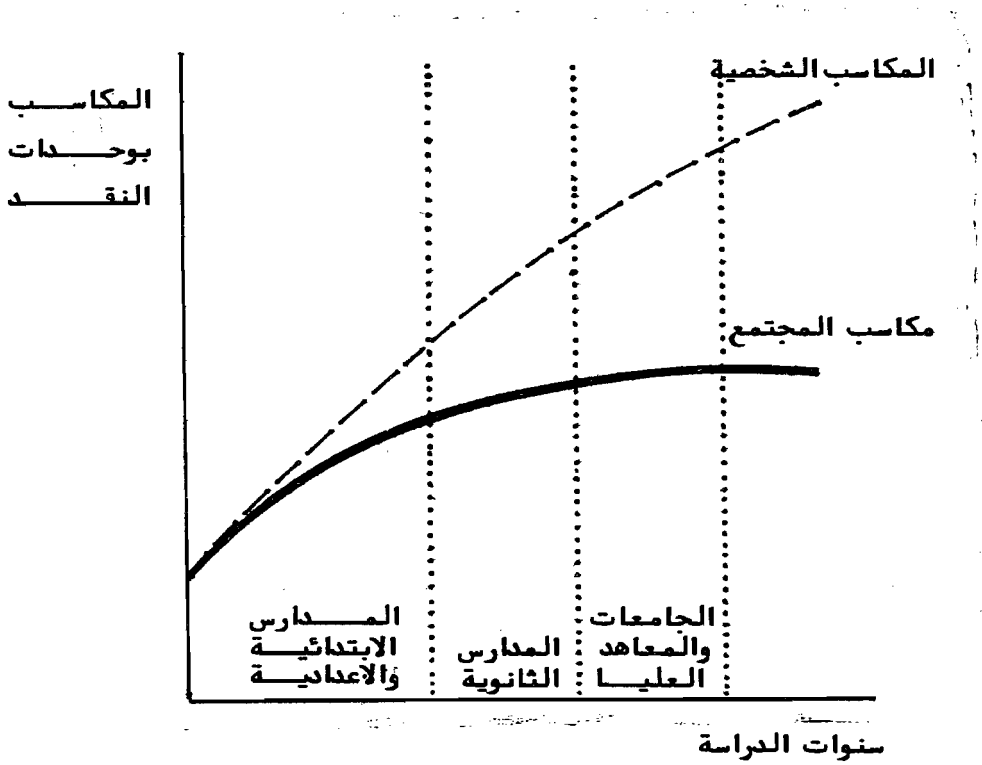

شكل رقم (٢)

ويزيد من مقدار الفرق بين قيم مكاسب المراحل الأعلى للتعليم التى تعود على الفرد نفسه والتى تعود منها على المجتمع ككل ، ان الكثير من المكاسب غير المباشرة لهذه المراحل لايؤخذ فى الحسبان عند تقييم قيمة تلك المكاسب الأخيرة • ومن الأمثلة التى يمكن ذكرها للمكاسب غير المباشرة للتعليم الأعلى بالنسبة للمجتمع •

- ارتفاع مستوى اللياقة وآداب السلوك •
- الميل الأقل للعنف والجريمة مقابل الميل الأكبر للأمانة واحترام الآخرين •
- الانفتاح الأوسع على الأفكار الجديدة ونبذ الأفكار السائدة فى المجتمعات التقليدية •
- الثقة الأكبر فى النفس •

وتوضح بعض الدراسات أن الاقبال على التصويت فى الانتخابات العامة، وسهولة قبول وتنفيذ مبادىء تنظيم الأسرة ، واكتساب عادات الادخار ، وتغيير الموقف الشخصى تجاه تقييم العمل ، تتأثر كثيرا بمدة سنوات الدراسة أكثر من أى شيء آخر (١٠) .

وتتمثل المكاسب الشخصية التى يحصل عليها الفرد باستكمال مراحل التعليم الأعلى فى الدول غير المتطورة ، فى زيادة احتمال الحصول على وظيفة مرتفعة الأجر ، وفى اتساع مجال الترقية فى السلم الوظيفى ، حيث تقترن فى هذه الدول فرص العمل والترقى ومعدلات الأجور بمستويات التعليم ، أكثر مما تعتمد على معدلات الأداء والكفاءة .

وهناك سببان رئيسيان لذلك ، أحدهما اقتصادى ، والآخر اجتماعى :

أما عن السبب الاقتصادى ، فان ندرة المتعلمين تعليما عاليا أثناء فترات الاحتلال التى مرت بها معظم الدول غير المتطورة ، وما تلاها مباشرة ، قد جعل من الضرورى تمييز هؤلاء الذين تعلموا تعليما عاليا ، بالقدر الذى يتناسب مع ندرتهم من ناحية ، ولتشجيع تزايد أعدادهم من ناحية أخرى . ولقد استمر الوضع بعد ذلك كما هو ، بالرغم من تزايد أعداد الخريجين .

أما السبب الاجتماعى ، فيكمن فى استفادة أطفال الطبقة الغنية والمتعلمة بسنوات دراسة أطول ، بالمقارنة بأطفال الطبقات الفقيرة غير المتعلمة . ولما كانت روافد السلطة تأتى عادة من أفراد الطبقة الأولى ، فانها تحرص على تمييز أبنائها بتمكينهم من الحصول على معدلات أعلى للأجور ، اعتمادا على مايتميزون به وهو دائما الشهادة الأعلى .

ولقد وضح " جورج ساشارو بولوس " فى دراساته المتخصصة لهذا الموضوع أنه بمقارنة مستويات الأجور التى يستفيد منها خريجو المراحل التعليمية الأولية، بمستوياتها التى يتمكن خريجو المراحل التعليمية العليا من الوصول اليها ، فى كل من الدول غير المتطورة والدول المتطورة ، فان الفروق فيها تظهر بصفة عامة

أعلى بكثير فى الدول الأولى عنها فى الثانية .

فخريج الجامعة فى ماليزيا وغانا وكينيا وأوغندا ونيجيريا والهند مثلا يحصل على أجر يساوى ستة أمثال الأجر الذى يحصل عليه خريج المدارس الأولية فى ذات هذه البلدان . فى حين لايصل هذا الفرق فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة الا الى ٢٫٤ مثلا فقط (١١) .

كما تصل الفروق بين مرتبات موظفى الحكومة والمؤسسات العامة التابعة لها - وهى أكثر القطاعات اقبالا على تعيين خريجى الجامعات والمعاهد العليا وفى نفس الوقت الأكثر جاذبية لهؤلاء الخريجين * - وبين مرتباتهم فى غيرها من مجالات العمل الى ماهو أكبر من ذلك .

فبينما لايزيد متوسط راتب المشتغل بالقطاع الحكومى والعام فى الدول المتقدمة عن ضعف متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فيها ، فان هذه النسبة

---

* تقبل الأجهزة الحكومية والقطاع العام على تعيين ذوى التعليم العالى لأنها تجد أن ذلك أسهل . فالحكم مسبقا على مدى كفاءة المتقدمين لشغل وظيفة ما وما اذا كانت تتوافر فيهم الصفات والمهارات المطلوبة للوظيفة ، كثيرا مايكون صعبا للمفاضلة والاختيار من بينهم . ولذلك تجد هذه الجهات أنه من الأسهل عليها تعيين الأعلى تعليما ، على أساس أن المواصفات المطلوبة للعمل غالبا مايكون احتمال توافرها فيهم أكبر من احتمال توافرها فى غيرهم . وكثيرا مايجىء هذا التوقع خاطئا .

أما عن أسباب اقبال خريجو الجامعات والمعاهد العليا على التعيين فى الحكومة والقطاع العام فهى : المرتبات الأكبر ، المكافآت الأكبر ، ضمان الاستقرار الأكبر ، الترقيات بالأقدمية وليس وفقا للكفاءة الخاصة فى العمل ، بالاضافة الى ساعات العمل الأقل وحجم العمل الأقل ، والعطلات الأكثر والأطول ، وحرية التغيب عن العمل بدون مراقبة أو حساب حقيقيين .

تصل الى ٣٠٠٪ فى أمريكا اللاتينية وآسيا ، والى حوالى ٦٠٠٪ فى أفريقيا ٠ ومع وجود بعض الحالات الصارخة مثل الكاميرون ٧٥٠٪ وبنين ١٠٠٠٪ وبوروندى ١٥٠٠٪ (١٢) ٠

وأنه فى مثل هذه الظروف فى الدول غير المتطورة ، لابد أن يزيد الطلب على الالتحاق بمراحل التعليم الأعلى ، ليس رغبة فيها ، وليس حرصا عليها فى حد ذاتها ، ولكن طمعا وأملا فى الوصول الى تحقيق نتائجه المادية الشخصية ٠

والزيادة فى الطلب بهذا الشكل تجعل التعليم العالى على مستوى الدولة ككل متضخما بأكثر من الحاجة اليه ، ومن ثم فهو لايضيف الى المقدرة الانتاجية للدولة ، ولايمكن اعتباره بالتالى استثمارا مفيدا فى طريق زيادة ناتجها القومى ٠

هذا بالاضافة الى أنه يكلف المجتمع بتكلفة غير مبررة ، كما أنه يسبب اختلالات حادة فى سوق العمل الخاصة به ٠

وبالاضافة الى ذلك فان الحسابات الشخصية ذاتها ، كثيرا ما تخيب عند اصطدامها بالواقع ، وعندما يفشل الخريج فى العثور على الوظيفة المتوقعة ٠ عندئذ تظهر مشكلة أخرى فى مجال قياس عائد أو مكاسب الاستمرار فى التعليم الأعلى ٠

فهذا القياس يقوم على تقديرات طويلة الأجل ، تبنى على أساس بيانات الدخل السابق والمحقق فعلا بواسطة المثل الذى يعمل ٠ وهذه التقديرات لاتصلح لقياس العائد المتوقع الا اذا لم يحدث أى تغير يؤثر عليها ٠ وتمثل البطالة المنتشرة بين خريجى التعليم العالى فى الدول غير المتطورة أحد أمثلة هذا التغير الممكن ٠

وثمة مشكلة أخرى تتعلق بقياس مكاسب التعليم العالى على المستوى الشخصى، لعلها تتضح بصورة جلية فى مجال الخواص الذاتية ٠ وتتمثل هذه المشكلات فى كيفية حساب المدى الذى يمكن أن تختلف به الأجور تبعا لاختلاف مستوى الذكاء الفردى بالنسبة لمن تمكنوا من الحصول على نفس الدرجة العلمية ٠

كما تثور من ناحية ثالثة مشكلات العمل المشترك عند قياس مكاسب التعليم على مستوى المجتمع ككل • فمن المعروف أن انتاجية الفرد تتأثر الى حد كبير بمستوى أداء المشاركين له فى نفس العمل ، وخاصة اذا كانوا من مستويات تعليمية مختلفة عنه • فيختل بالتالى قياس الزيادة المتوقعة فى انتاجية المشتغل بارتفاع مستوى تعليمه ، اذا لم يؤخذ فى الحسبان تأثير المحيطين به عليه فى العمل• وهو أمر يصعب تقديره • ولهذا السبب فهو لايدخل عادة فى عملية القياس •

وبصفة عامة ، وعلى الرغم من صعوبات القياس السابق الاشارة اليها ، فانه قد ظهرت فى مجال الدراسات الاقتصادية الحديثة ، محاولات عديدة لحساب مكاسب التعليم العالى بالنسبة للشخص الذى يتلقاه (١٣) • ونوضح فيما يلى صيغة نمطية مقترحة لذلك الحساب • تقدر العائد الاضافى الذى يحققه خريج الجامعة بالمقارنة بخريج المدرسة الثانوية ، وتقسمه على التكلفة الخاصة بالفرصة البديلة للتعليم الجامعى خلال أربع سنوات هى مدته فى غالبية الكليات الجامعية والمعاهد العليا (١٤) •

معدل العائد الشخصى للتعليم العالى =

متوسط العائد السنوى لخريج الجامعة بعد الضرائب ــ متوسط العائد السنوى لخريج المدرسة الثانوية بعد الضرائب

---

٤ (متوسط العائد السنوى لخريج المدرسة الثانوية بعد الضرائب + متوسط التكلفة السنوية الشخصية المباشرة للدراسة الجامعية)

وبالطبع يمكن وضع رقم آخر غير (٤) فى قيام الكسر ، ليعبر عن طول سنوات الدراسة الفعلية فى الكلية المعنية •

مع ملاحظة أن تلك الصيغة السابقة يمكن استخدامها أيضا لقياس عائد التعليم العالى بالنسبة للمجتمع ككل ، ولكن مع عدم طرح الضرائب المشار اليها عندئذ (لأنها لن تزيد فى هذه الحالة عن كونها تحويلات) وباستخدام متوسط التكلفة الكاملة للموارد الموجهة الى التعليم الجامعى سنويا •وعلى هذا الأساس أمكن التوصل الى الحقيقة التى سبق وأشرنا اليها والمتعلقة باختلاف مكاسب التعليم الشخصية عن مكاسب الدول ولصالح الأولى كلما طالت سنوات الدراسة وارتفعت مراحلها •

المبحث الثانـــى

مستويات التعليم ونوعياته فى الدول غير المتطورة

أولا : التعليم الأولـــى :

اذا تركنا صعوبات القياس جانبا ، فاننا نجد أن البنك الدولى للانشـــاء والتعمير قد قام بالعديد من الدراسات فيما بين سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٧٨ ،لحساب عائد التعليم فى مراحله المختلفة ، بالنسبة لعدد من الدول غير المتطورة والأخـرى المتطورة • اعتمد فيها على صيغ حسابية مثل السابقة ، وتظهر نتائج هذه الدراسـات فى الجدول التالى :

معدلات عائد التعليم للمراحل الدراسية المختلفة بالنسبة للمجتمع ككل ٪

	عدد دول العينة	التعليم الأولى	التعليم الثانوى	التعليم العالـى
الدول غير المتطورة بصفة عامة	٣٠	٢٤ر٢	١٥ر٤	١٢ر٣
الدول غير المتطورة منخفضة الدخل	١١	٢٧ر٣	١٧ر٢	١٢ر١
الدول غير المتطورة متوسطة الدخل	١٩	٢٢ر٢	١٤ر٣	١٢ر٤
الدول المتطـــــورة	١٤	غـــير محسوبة	١٠ر٠	٩ر١

World Bank: World Development Report 1980, New York 1980, p. 49

ونلاحظ من الجدول أن معدلات عائد التعليم بمراحله المختلفة ، تظهر أعلى فى الدول غير المتطورة عنها فى الدول المتطورة • ويمكن تفسير هذا الوضع بانخفاض عدد المتعلمين فى الدول الأولى عنهم فى الدول الثانية ، مما يجعل حاجة الدول غير المتطورة للمتعلمين أكبر ، وبالتالى يترتب على تواجدهم فيها معدلات عائد أعلى •

كما يلاحظ من الجدول السابق أيضا — وهو الأهم — أن معدلات عائد التعليم تتناقص مع تصاعد مراحله بالنسبة للدولة • ولابد أن يؤدى ذلك الى اعطاء قدرا من الاهتمام والمخصصات للتعليم الابتدائى والاعدادى أكبر مما يوجه الى أى مراحل تعليمية أعلى •

مع ملاحظة أن ٢ر٢٤٪ كمعدل لعائد التعليم الأولى فى الدول غير المتطورة بصفة عامة ، هو معدل يندر أن يصل اليه معدل عائد أى نوع من أنواع الاستثمار العينى فيها •

كما أثبتت سبعة عشر دراسة حديثة ، أن اجادة القراءة والكتابة بالاضافة الى بعض الكفاءة الأولية فى الحساب والعلوم ، قد ترتب عليهما زيادة الناتج الزراعى بما يتراوح بين ١ر٨٪ و ٢ر١٣٪ حسب درجة تواجد المدخلات الأخرى اللازمة أيضا لممارسة النشاط الزراعى • وذلك مع ضمان الحصول على النسبة الأولى على الأقل لزيادة الناتج مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة عليه ، اذا وصل معدل عائد التعليم الأولى للفلاحين الى ٣٠٪ (١٥) •

وبناء على ذلك ، ندرك مدى الخطأ الذى تقع فيه الدول التى تشجع التعليم العالى على حساب التعليم الأولى • واذا كان الهدف من ذلك هو مجرد السعى الى إبقاء أكبر عدد ممكن من الشباب خارج سوق العمل لأطول فترة ممكنة ، فهو لايعدو أن يكون تفكيرا ساذجا ، لأن تلك السياسة لاتؤدى الى حل مشكلة البطالة ، ولكنها فقط تؤجلها وتجعلها أكثر تفاقما شيئا فشيئا مع زيادة عدد الخريجين بدون عمل •

والأجدى من هذا هو توفير قدر أكبر من مخصصات هذا المستوى من التعليم واستغلالها فى توفير وظائف جديدة فى مجالات انتاجية كثيفة العمل ٠ ٠

فاذا كانت الدولة تصر ــ لسبب أو لآخر ــ على تثبيت مخصصات التعليم فيها ، فعليها أن تحول مع ذلك قدرا من المخصصات التمويلية الموجهة الى التعليم العالى ، فى اتجاه التعليم الأولى الذى يرتفع المعدل النسبى لعائده على المجتمع ٠

أما اذا وجدت أنه من الضرورى تخفيض نفقات التعليم فيجب أن يكون ذلك بما لايمس التعليم الأولى وليس بصفة عامة ٠ وهو ما قامت به بالفعل بعض الدول غير المتطورة فى جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بعد أن تضخمت فيها ميزانيات التعليم فيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٨٠ ، لكى تمثل مايتراوح بين خمس وثلث انفاقها الحكومى الجارى (١٦) ٠

وتقوى حجة أهمية تحويل قدرا من المخصصات التمويلية الموجهة للتعليم العالى فى الدول غير المتطورة لصالح التعليم الأولى فيها ، اذا أخذنا فى الاعتبار بعض العوامل الاقتصادية الأخرى ، بالاضافة الى بعض العوامل الاجتماعية ٠

فمن المعروف فى هذه الدول أن نسبة الطلبة المقيدون بالمدارس الابتدائية والاعدادية ، مازالت تقل كثيرا فى مناطقها الريفية عنها فى الحضر ، كما تقل كثيرا بالنسبة للاناث بالمقارنة بالذكور ٠

وبالتالى لو استخدمت المبالغ الاضافية المحولة الى التعليم الأولى فى نشره بصورة أوسع فى الريف ، فلابد أن يترتب على ذلك ارتفاع الانتاجية كثيرا فى المناطق الريفية ٠ واذا استخدمت هذه المبالغ أيضا فى نشر التعليم الأولى بين الاناث فان ذلك قد يساعد على تأخير سن زواجهن ، مما يقصر من فترات خصوبتهن ، وتنخفض بالتالى معدلات نمو السكان فى الدولة ٠ هذا بالاضافة الى أن تعليم الاناث تعليما أوليا مناسبا ، يعطيهن فكرة جديدة عن فوائد أنواع الطعام المختلفة ، مما يساعدهن على الحصول على مستويات تغذية أعلى من التى يحصلون

عليها من نفس المبالغ المخصصة للطعام فى أسرهن . وهو أمر غاية فى الأهمية فى دول تتسم — من بين ماتتسم به — بسوء التغذية فيها .

ومما يؤكد الرأى السابق أن نسبة المسجلين فى التعليم الأولى فى الدول المتطورة وصلت الى ١٠٢٪ من عدد السكان الذين فى سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية والاعدادية سنة ١٩٨٣ ، (ويلاحظ أن النسبة تزيد عن ١٠٠٪ نظرا لدخول بعض من تجاوزوا السن الى هذه المدارس) . أما فى الدول غير المتطورة — منخفضة الدخل — فلم تتجاوز هذه النسبة ٧٤٪ فى نفس السنة وبدون الأخذ فى الاعتبار حالات التسرب وهى منتشرة جدا * .

وفى حين تصل نسبة من يعرفون القراءة والكتابة فى الدول المتطورة الى ٩٩٪ من اجمالى عدد السكان ، نجد أن هذه النسبة لاتصل بالكاد الا الى ٤٠٪ و ٦٥٪ فى الدول غير المتطورة منخفضة ومتوسطة الدخل على الترتيب (١٧) .

ان التعليم يرفع الانتاجية هذا أمر لا شك فيه ، ومع ارتقاء مراحله تتزايد القدرة والكفاءة على العمل وهذا أمر مؤكد . الا أن ذلك يتطلب أن يعمل الخريج فى المكان الذى يحتاج لمؤهلاته الدراسية ، والذى يفترض أنه قد أعد له .

فاذا كانت الأماكن المتاحة لهذه المؤهلات أصبحت مكتظة بمن فيها ولا تحتاج لمزيد فان الخريج اما لن يجد عملا ، وان وجده فسيكون ذلك فى مكان لايحتاج لنوعية مؤهلاته الدراسية . وهنا لن تفيده دراسته فى رفع انتاجيته . ولن ترتفع هذه الانتاجية الا بقدر مايحصل عليه من خبرة عملية فى مجال العمل نفسه .

وعندئذ يتساوى هذا الخريج الذى لايعمل فى وظيفة تتناسب مع مؤهلاته ، مع

---

* وصل عدد الذين تتراوح أعمارهم بين أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٥ سنة فى مصر الى حوالى ١٢ مليون نسمة سنة ١٩٨٧/٨٦ ، قيد منهم فى المدارس الابتدائية والاعدادية حوالى ٩ مليون ، أى بنسبة ٧٥٪
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى ، يونيو ١٩٩١ ، ص ٣٠، ١٨٦ — ١٨٨ .

غيره من غير المؤهلين نفس التأهيل • وهكذا يتضح أن الانتاجية انما ترتبط بالندرة فى واقع الأمر •

فاذا فاض الخريجون عن حاجة المجتمع لهم ، فانهم يصبحوا غير نادرين ، وبالتالى فهم اما لن يعملوا ، واذا عملوا فانهم سيعملون فى وظائف غير محتاجة لمؤهلاتهم • ولن يساعدهم تعليمهم العالى على رفع انتاجيتهم •

اما لو وجدت عناصر نادرة فى المجتمع بالمقارنة بحاجة المجتمع اليهم ، ولكنها من هؤلاء غير المؤهلين تأهيلا عاليا ، فانها رغم استعدادها الاقل لرفع انتاجيتها ، فان انتاجيتها الفعلية لابد وأن تكون كبيرة فى تلك الأماكن التى تحتاج اليهم •

وهكذا ندرك أن العلاقة بين التعليم والانتاجية ليست طردية بصورة مباشرة ، ولكنها تمر بالتأكيد عبر الندرة (١٨) •

ثانيا : التعليم العالى :

لايستطيع أحد الادعاء بأن التعليم العالى هو المسئول عن انتشار البطالة فى الدول غير المتطورة • بل فقط يمكن القول بأنه يرفعها الى السطح ، ذلك لأنه يحول البطالة المقنعة المتفشية فى المناطق الريفية ، الى بطالة صريحة فى المدن •

هذا بالاضافة الى أن أعداد المقبولين فى التعليم العالى فى هذه الدول غير المتطورة ، تزيد ــ بلا شك ــ كثيرا عن حاجتها الحالية اليهم •

وهنا نجد أن سؤالا هاما يفرض نفسه فى هذا التحليل : مؤداه لماذا يستمر الشباب فى الاقبال على التعليم العالى ، رغم وضوح انتشار البطالة بين خريجيه؟

ويقال عادة كرد على هذا التساؤل : بأن الشباب يقبل على الاستمرار في التعليم العالى ، بحثا عن المكانة الاجتماعية المميزة ، تلك التى ترتبط فى المجتمعات غير المتطورة بالشهادات العليا .

ولكن كيف يمكن قبول هذا الرأى فى الحالة التى نتناولها ، على الرغم من أنه من المعروف أن المكانة الاجتماعية المميزة ، ترتبط عادة بالحصول فعلا على الأجور الأعلى وليس فقط على احتمالات تحقق ذلك ؟

ان النظرية الاقتصادية تتنبأ بانخفاض معدلات الأجور فى حالة وجود البطالة. بيد أن ذلك لم يتحقق فى الدول غير المتطورة بطريقة مباشرة ــ رغم تحققه بالتأكيد بطريقة غير مباشرة ــ فقد ترتب على وجود فائض فى خريجى التعليم العالى فى هذه الدول ، انخفاضا فى المكاسب الأخرى المقترنة بالشهادات . حيث أصبحت الوظائف التى كانت تشغل بالحاصلين على مستويات تعليمية أقل ، أصبحت تملأ الآن بالحاصلين على المؤهلات العليا . أى أن البطالة بين الخريجين قد قادت الى تخفيض العوائد النسبية لهؤلاء الخريجين . وهذا يعنى أن الأجور لم تنخفض بطريقة مباشرة ، ولم تنخفض بالسرعة الكافية ، لتخفف من الدافع المادى للاستمرار فى التعليم .

وبالاضافة الى ذلك فانه يوجد فى الدول غير المتطورة ، وهم كبير تكون ونما خلال أجيال سابقة ، ويتعلق بالشهادات العلمية والمنزلة الاجتماعية التى يمكن الوصول اليها ، من خلال الحصول على هذه الشهادات . وهذا يجعل الباحث عن الوظيفة يفضل الانتظار مدا طويلة ، الى أن يعثر على أفضل وظيفة ممكنة، على أن يقبل وظيفة أقل فى وقت أسرع . ويظل الخريج منتظرا لسنوات ممتدة طويلة ، على أمل العثور على الوظيفة المنشودة ، لأنه يعلم أنه يمكن التوصل اليها عن طريق " الواسطة " المنتشرة في هذه الدول .

حيث معظم التعيينات فى الوظائف المميزة أصبح ــ منذ فترة طويلة ــ لايتم الا عن طريق العلاقات الشخصية . ويساعد الخريج على تحمل طول فترة الانتظار قوة الروابط الأسرية المعروفة فى الدول غير المتطورة . حيث يمكن الاعتماد عادة

على مساعدات الوالدين والأخوة لفترات قد تكون غير محدودة ، مما لايجعل الخريج يتعجل قطع طول مدة البحث والانتظار .

وكل ما سبق يعنى أن المشكلة تكمن اذن ، فى عدم توافق عدد فرص العمل الحقيقية المتاحة أمام الخريجين ، مع توقعاتهم أو أمانيهم . مما يعنى أن جزءا كبيرا من معدلات البطالة فى الدول غير المتطورة تتكون فى حقيقة الأمر ، ليس من الباحثين على فرص للعمل ، ولكن من الباحثين عن أنواع معينة منها (١٩) .

ثالثا : نوعيات التعليم العالى ومقرراته :

تواجه الدول غير المتطورة مشكلة هامة تتعلق بسياسات التعليم بها ، سواء من حيث نوعيات التعليم ، أو المقررات الدراسية التى تتضمنها هذه النوعيات . حيث أنه من الملاحظ أنه لا يوجد ثمة ارتباط بين نوعية التعليم والمقررات والمناهج الدراسية فيها من ناحية ، وحاجات التنمية والتطوير التى تتطلبها هذه الدول من ناحية أخرى .

ولعل ذلك يرجع الى ماضى هذه الدول والظروف التاريخية التى مرت بها ، حيث كان طلاب هذه الدول يدرسون خلال فترات الاستعمار التى مرت بها دولهم، تاريخ وآداب الدول المستعمرة لهم ، تلك التى كانت تفرض برامج التعليم فى المستعمرات والمقررات الدراسية التى تتضمنها هذه البرامج ، وكانت هذه المقررات بعيدة بالطبع عن تاريخ الدولة المستعمرة وعن تراثها الأدبى الخاص .

وبالرغم من أن كثيرا من هذه الدول غير المتطورة قد نالت استقلالها ، وأصبحت بعيدة عن سيطرة الدول الأجنبية ، على الأقل فيما يتعلق ببرامج التعليم فيها ، فقد كان من المتوقع أن تحل المقررات الدراسية الوطنية محل السابقة الدخيلة فيها ، الا أن مناهج التعليم فى تلك الدول ، لا تزال متأثرة بتقاليد التعليم الأجنبى (الانجليزى والفرنسى) تلك التى تكفل منزلة أعلى وأكبر أهمية للعلوم الاجتماعية ، على حساب العلوم البحتة والتطبيقية .

والغريب أن هذه التقاليد لاتزال سارية فى كل الدول غير المتطورة بما فى ذلك دول أمريكا اللاتينية التى تخلصت من الاستعمار منذ أكثر من مائة عام ٠

وعلى وجه العموم ، يلاحظ أن أكثر من ٦٠٪ من طلاب الجامعات والمعاهد العليا ، فى الدول غير المتطورة يدرسون العلوم الاجتماعية* ٠ بل وتصل نسبتهم فى الهند مثلا الى ٨٤٪ فى حين لايدرس العلوم البحتة والتطبيقية أكثر من ٧٪ ، ولا تزيد نسبة الطلبة الهنود الذين يدرسون العلوم الزراعية عن ٢٪ (٢٠) ٠

ولايمكن أن يدعى أحد أن هذا الانتشار لدراسة العلوم الاجتماعية ، يرجع الى تفضيل خاص من جانب طلاب الدول غير المتطورة الجامعيين ، ولكنه يرجع بالتأكيد الى تشجيع غير مباشر من جانب حكومتها ، التى تجد أن تكلفة هذا النوع من التعليم أقل بكثير من تكلفة تدريس العلوم البحتة ، فتتوسع فيه رغم عدم تمشيه مع متطلبات التنمية والتطوير ٠

واذا كان التعليم بصفة عامة ، يتمتع بأثر ايجابى لاشك فيه على الانتاجية ، فان التعليم فى مجال العلوم التطبيقية بالذات يظهر أكبر تأثيرا عن غيره من أنواع الدراسة٠ وهناك من الدلائل العلمية مايشير الى الدور الهام الذى يمكن أن يضطلع به الكيمائيون والمهندسون داخل فئة العاملين فى زيادة انتاجية العمل (٢١) ٠

---

* كان عدد طلاب الجامعات والمعاهد الفنية التجارية والصناعية ، فى جمهورية مصر العربية ، سنة ١٩٨٧/٨٦ تقريبا ٧٣٣ ألف طالب وطالبة ، منهم حوالى ٥٣٩ ألفا (أى ٧٤٪) فى الكليات والمعاهد النظرية و ١٩٤ ألفا فى الكليات والمعاهد العملية (أى ٢٦٪) ٠
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، يونيو ١٩٩١ ، ص ٢٠٤ وما بعدها ٠ ومن الطلاب الذين تخرجوا فى نفس السنة والبالغ عددهم ١٤٧ ألف طالب وطالبة كان ١٠٩ ألفا تقريبا من خريجى الكليات والمعاهد الفنية النظرية (أى ٧٤٪) فى حين لم يتجاوز عدد خريجى الكليات والمعاهد الفنية العملية ٣٨ ألف تقريبا (أى ٢٦٪) ٠
المرجع السابق ، ص ٢٢٨ وما بعدها ٠

ومما يفاقم المشكلة من ناحية أخرى ، عدم التركيز داخل مجالات الدراسة اللازمة على ماهو أكثر ضرورة والحاحا • فالطب الاستوائى وطب المناطق الحارة مثلا ، مهملا بالمقارنة بغيرة من التخصصات فى كليات الطب •

وتعلم الاعتماد على الأسمنت والحديد والزجاج (وأغلبها يتم استيراده من الدول المتطورة) لتشييد الصروح والمبانى الضخمة ، يكون على حساب اهمال تعلم كيفية الاستفادة بالمواد المحلية الأبسط والأرخص والأكثر توافرا فى كليات الهندسة •

كما يكون التركيز على دراسة النماذج القياسية المعقدة أكثر بكثير منه على الدراسات العملية التطبيقية فى كليات الاقتصاد •

ان مناهج التعليم فى الدول غير المتطورة ، يجب أن تتغير جذريا كى تعكس حاجات مرحلة التطور التى تمر بها الدولة ، ولكى ترتبط بحاجات السوق • وبذلك نضمن تحقق مصلحة هذه الدول من ناحية ، وعدم بطالة الخريجين فيها من ناحية أخرى •

ولقد انتشرت الآن فكرة ربط التعليم بما هو متاح من فرص عمل فى الدول المتطورة ، كما بدأ عدد قليل من الدول غير المتطورة فى تطبيقها • فقد استخدمتها على نطاق واسع كل من السويد والمانيا (الغربية) كما استخدمتها أخيرا الولايات المتحدة الأمريكية • وتعطى سنغافورة المثال الصالح فى هذا المجال لبقية الدول غير المتطورة •

خاتمة وتوصيـــــات

يدرك الباحث ابتداء ، أن الخطوة الأولى لتقديم توصيات لحل مشكلـــــة ما ، تكمن فى تحديدها منذ البداية تحديدا دقيقا لا لبس فيه • ولذلك فانـــــه قد يكون منطقيا ، وبناء على التأمـــل السابق لواقع هياكل التعليم فى الدول غـــير المتطورة ، أن نحدد الآن اختلال هذه الهياكل فيما يلى :

١ ــ تعانى الدول غير المتطورة من تفشى البطالة ، سواء كانت صريحـــــــة أو مقنعة •

٢ ــ تشير الدلائل الى ارتفاع نسبة المتعلمين تعليما عاليا فى حجم البطالـــــة الكلـــى فى تلك الدول •

٣ ــ تتأثر السياسات التعليمية فى الدول غير المتطورة بضغوط اجتماعيـــــة وسياسية أكثر مما تتأثر بالحاجات الفعلية مما يزيد من عمق مشكلـــــة البطالـــــة •

٤ ــ تتزايد التكاليف الحدية للتعليم بارتقاء مراحله المتتاليـــة •

٥ ــ تتناقص المكاسب الحدية للتعليم بارتقاء مراحله المتاليـــة •

٦ ــ تظهر المكاسب الشخصية للتعليم العالى أكبر من المكاسب التى تحصل عليها الدولة منه ، وتبرز هذه الحالة بصفة خاصة فى الدول غير المتطورة •

٧ ــ تظهر الفروق بين أجور المتعلمين تعليما عاليا وغير المتعلمين تعليمـــا عاليا ، فى الدول غير المتطورة ، أكبر منها فى الدول المتطورة •

٨ ــ لا تظهر العلاقة بين التعليم والانتاجية ، طردية بصورة مباشرة ، ولكنها تمر بالتأكيد عبر الندرة •

٩ ــ ترتبط المكانة الاجتماعية فى الدول غير المتطورة بالتعليم العالى أكـــــــبر

من ارتباطها به فى الدول المتطورة ٠

١٠ ـ يوجد تركيز أكثر من الحاجة على التعليم العالى فى الكليات والمعاهد النظرية ٠

وبهذا العرض السابق نكون قد حددنا بدقة طبيعة المشكلة التى يتعرض لها واقع هياكل التعليم فى الدول غير المتطورة ٠ وهذا قد يسهل علينا اقتراح التوصيات اللازمة لعلاج اختلال هذه الهياكل وسوف نعرضها على النحو التالى :

أولا : ضرورة التركيز على التعليم الأولى :

وذلك بتحويل أجزاء من المخصصات التى توجه الى التعليم العالى فى الدول غير المتطورة الى التعليم الأولى ، وذلك لنشره فيها ، خصوصا فى مناطقها الريفية ، وعلى وجه أخص لاناث هذه المناطق ٠

كذلك فانه بتحرير أجزاء من المخصصات التمويلية الموجهة للتعليم العالى، يمكن الاستعانة بها فى خلق فرص عمل جديدة ٠

مع ملاحظة أنه لايمكن أن تبدأ الدول غير المتطورة بتقليل مخصصات التعليم العالى ، وتوجيهها للتعليم الأولى دفعة واحدة ٠ لأن ذلك من شأنه أن يؤدى الى ردود فعل اجتماعية عنيفة بل لابد من ايجاد الحافز المادى الشخصى فى نفس الوقت ـ بل وربما مسبقا ـ ويكون ذلك برفع معدل العائد الشخصى من مراحل التعليم الأولى ٠

ثانيا : التشجيع على الحد من التعليم العالى ، وتعديل مكوناته :

وذلك بمحاولة تغيير نظرة الشعوب ، وبخاصة شبابها ، الى الشهادات العليا ، ويمكن أن يتحقق ذلك بما يلى :

١ ــ عدم ربط مستويات الأجور بمستويات التعليم ، ومحاولة ربطها بمعيار الانتاجية .

ولتكن الحكومات فى الدول غير المتطورة هى الرائدة فى هذا التغيير باعتبار أنها أكبر ممول (وأحيانا الممول الوحيد) لخدمة التعليم فيها من ناحية وأكبر مستخدم للخريجين من ناحية أخرى . فعليها أن تقوم بالدور الأكبر فى تغيير هيكل الأجور والمرتبات ، وتغيير سياساتها فى التعيين وتحديد مستويات الأجور ، رابطة اياها بمستوى الانتاجية وليس بمستويات التعليم . خصوصا وأنها تدفع لحاملى الشهادات العليا أكثر بكثير من أجرهم الحقيقى الذى تحدده ندرتهم . فاذا قامت بتضييق الفارق بين مرتبات المتعلمين تعليما عاليا ، والآخرين غير المتعلمين تعليما عاليا ، وربطت هذا الأجر بمستوى الانتاجية ، فانه لابد أن ينخفض الطلب على التعليم العالى .

٢ ــ عدم ربط فرص الترقى بمستويات التعليم ، ومحاولة ربطها بمعيار الانتاجية والكفاءة فى العمل .

ويسرى على هذه التوصية ، ما سبق أن ذكرناه بخصوص قيام الحكومات فى الدول غير المتطورة بالريادة فى هذا المجال ، بأن تتيح فرص الترقى للجديرين بها ، بصرف النظر عن حصولهم على شهادات عليا أو عدم حصولهم عليها . بل يقتصر الربط فقط على معيار الانتاجية والكفاءة .

٣ ــ كسب الرأى العام لصالح سياسة الحد من التعليم العالى ، وذلك بنشر الفروق الكبيرة بين مكاسب التعليم العالى الشخصية ، ومكاسب المجتمع منه .

وينبغى أن تقوم الحكومات فى الدول غير المتطورة بنشر الفروق بين التكلفة الحقيقية للتعليم العالى ، والتكلفة الحالية التى يتحملها طلابه . والافصاح عن أن توفير تكلفة الطالب الواحد فى التعليم الجامعى ، يتيح

الفرصة أمام ثمانية وثمانين طالبا لكى يلتحقوا بالتعليم الأولى* . أما المبالغ الموفرة للموازنة العامة من جراء تنفيذ هذه السياسة فيمكن عندئذ تحويلها كما سبق وأن أوضحنا أما لخلق فرص عمل جديدة ، أو لنشر التعليم الأولى ، أو للغرضين معا .

٤ ـ ضرورة تحميل طلاب التعليم العالى بمقادير متزايدة من تكلفته الحقيقية، على أن يصاحب ذلك برامج للمنح الدراسية تغطى هذه التكلفة بالكامل ،و ذلك للطلاب الموهوبين (الذين يحصلون على مجموع أعلى من ٨٥٪ مثلا) .

واذا قيل أن اتباع هذه السياسة سوف يترتب عليه ارتفاع نسبة البطالة بين خريجى المدارس الثانوية ، الذين لن يجدوا فرص عمل كافية لكى تستوعبهم . فانه يرد على ذلك بأن هذه الفرص أكثر وفرة حاليا فى الدول غير المتطورة . كما أنه فى جميع الأحوال تكون تكلفة الطالب فى المرحلة الثانوية أرخص بكثير من تكلفته فى المرحلة الجامعية ، مما يوفر مبالغ طائلة للدولة .

٥ ـ اجراء توصيف جديد للوظائف ، لايظهر فيه التعليم العالى كمطلب أساسى للتوظيف ، الا فيما يخص الوظائف التى تحتاج بالفعل الى مؤهلات عليا .

٦ ـ نقل التركيز فى التعليم العالى الى الكليات والمعاهد العملية ، وتقليص الاتجاه الى الكليات النظرية . وذلك لنقص الارتباط الواضح بين نوعية المقررات والمناهج الدراسية فى هذه الكليات الأخيرة ، وحاجات التنمية .

٧ ـ ضرورة التركيز ـ داخل التعليم العالى ـ على الموضوعات الأكثر ضرورة ، والأكثر الحاحا .

---

* أنظر ص (٥) تكلفة وعائد التعليم .

ان مناهج التعليم فى الدول غير المتطورة يجب أن تتغير جذريا لكـــــــى تعكس حاجات مرحلة التطور التى تمر بها الدولة ولكى ترتبط بحاجات الســـــوق • وبذلك نضمـــن تحقق مصلحة هذه الدول من ناحية ، وعدم بطالة الخريجيـــن من ناحية ثانية •

الهوامش

1) Kruger Ann: Factor Endowments and Per Capita Income Differences Among Countries, Economic Journal, September 1968, p. 658.

2) Blaug Mark: The Empirical Status of Human Capital: A Slightly Jaundiced Survey, Journal of Economic Literature, vol. 13, No. 3, 1976, pp. 827-856.

3) Sumanth David J.: Productivity Engineering and Management, McGraw-Hill New York, 1984, p. 418.

4) Todaro Michael P.: Economic Development in The Third World, 3rd ed., Longman, New York, 1985, p. 108.

5) Blaug Mark: Education and the Employment Problem in the Developing Countries, International Labour Office, Geneva, 1973, p. 15.

6) Psacharopoulas George: Returns To Education: An International Comparison, Amesterdam, 1973, Table 8.2.

7) Jimenez Emmanuel: The Public Subsidization of Education and Health in Developing Countries: A Review of Equity and Efficiency, The World Bank Research Observer I, No 1, 1986, pp. 118-125.

8) Tadaro Michael P.: Economic Development in The Third World, 2nd ed., New York, 1981, p. 307.

9) Hogendorn Jan S.: Economic Development, Harper and Row, New York, 1987, p. 231.

10) Yotopoulos Pan A. and Nugent Jeffmey B.: Economics of Development: Impirical Investigations, New York, 1976, pp. 186-188.

11) Psucharopoulos George: Op. Cit., Table 8.4.

12) Hogendorn Jan S.: Op. Cit., p. 236.

13) Psacharopoulos George and Woodhall M.: Education For Development: Analysis of Investment Choices, Oxford, 1985.

14) Psacharopoulos George: Education As An Investment, Finance And Development, Vol. 19, No. 3, 1982, p. 40; and No. 4, 1982, p. 49.

15) World Bank: World Development Report 1980, New York, 1980, p. 48.

ولد راسة تفصيلية للموضوع تغطى كتاب بالكامل ، انظر :

Jaminson D.T. and Lau L.J.: Farmer Education and Farm Efficiency, Baltimore, 1981.

16) World Bank: World Development Report 1984, New York, 1984, p. 84.

17) World Bank: World Development Report 1986, New York, 1986 pp. 236-237.

18) Blaug Mark: Education and The Employment Problem in Developing Countrie,s Op. Cit., pp. 28-29.

19) International Labour Organization: Matching Empoyment Opportunities And Expectations: A Programme of Action For Caylon, Geneva, 1971, pp. 4, 20 and 25.

20) Hogendorn Jan S.: Op. Cit., p. 237.

21) Kendrick John W.: Productivity Trends in the United States, Princeton University, 1961, pp. 89-90.

22) Meier Gerald: Leading Issues in Development Economics: Selected Materials and Commentary, Oxford University Press, New York, 1964, pp. 268-269.